

## ريتشارد س. ليهمان بي. إيه المحامي

النظام الضريبي الأمريكي للمستثمرين الأجانب  
الغرض من الملخص التالي هو إعطاء المستثمرين الأجانب، سواء من الشركات أو الأفراد، فكرة أساسية عن  
قوانين الضرائب التي تطبق عليهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن تنزيل الموضوع كله على شكل (pdf). باللغات التالية:

[الإنجليزية](#) | [الفرنسية](#)  
[الألمانية](#) | [الإيطالية](#) | [الأسبانية](#) | [الصينية](#)

بقلم السيد/ ريتشارد س. ليهمان

1. القواعد العامة للنظام الضريبي الأمريكي المطبق على الشركات الأجنبية وعلى الأجانب غير المقيمين.
2. التخطيط قبل الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
3. التخطيط الضريبي بالنسبة للمستثمر الأجنبي في العقارات.

### مقدمة

كانت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ سنوات طويلة، ملاذاً آمناً للمستثمرين الأجانب. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت الآن أمة توفر أعداداً لا تحصى من الأصول العقارية والشركات المتاحة للشراء بأسعار منخفضة نتيجة لانخفاض سعر الدولار الأمريكي. ولكن الشيء الذي ربما لا يعرفه الناس جيداً هو أن القوانين الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية تحابي كثيراً الاستثمارات الأجنبية حتى أنها في بعض الحالات تعفي المستثمرين الأجانب تماماً من الضرائب التي يدفعها المواطن الأمريكي. فهناك بعض أرباح الاستثمارات الرأسمالية معفاة من الضرائب، ومنها ما يخضع لمعدل ضريبة بنسبة 15% وهناك قوانين معقدة تقدم العديد من الطرق التي تساعد على تأجيل سداد الضرائب الأمريكية إلى مدة زمنية معينة. وفي نفس الوقت يمكن أن تتحول هذه القوانين ذاتها إلى فخ يقع فيه المستثمر الذي لا يجد الاستشارات الجيدة فيجد نفسه مطالباً بتسديد ضريبة على الدخل تصل إلى 65% أو ضريبة على التركات أو الميراث أو الهبات تصل إلى 48% على ما يتركه من أصول أمريكية عند الوفاة. القصد من هذه الورقة الموجزة هو إعطاء المستثمرين الأجانب من الأفراد والشركات فكرة أساسية عن القوانين الضريبية التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية على المستثمرين الأجانب. ونأمل أن تكون هذه الفكرة كافية لتعريف المستثمرين الأجانب بأن الولايات المتحدة الأمريكية تضعهم موضع الترحيب، والأهم من ذلك أننا نأمل أن تجعلهم يدركون أن القوانين الضريبية معقدة وأنه يجب التعامل معها بأسلوب مهني جداً حتى يتجنبوا الوقوع في شركها ويستفيدون مما تقدمه الولايات المتحدة من مزايا ضريبية متعددة. وليس المقصود من هذه المبادئ العامة أن تكون بمثابة مشورة ضريبية قانونية، ولذلك يجب على الممولين (دافعي الضرائب) الرجوع إلى مستشاريهم القانونيين والمحاسبين وخبراء الضرائب. جدول محتويات الضرائب الأمريكية للمستثمرين الأجانب

### أولاً: أنواع الضريبة

ثانياً: الوضع القانوني لغرض الضريبة

ثالثاً: نوعان من الضريبة الفيدرالية على الدخل

رابعاً: تأثير الاتفاقيات الثنائية

خامساً: الضريبة على أرباح الفروع

سادساً: التخطيط قبل الهجرة – الضريبة على الدخل والأرباح

سابعاً: التخطيط قبل الهجرة – الضريبة على العقارات والهيئات

ثامناً: الظروف الاستثنائية والمزايا الضريبية الخاصة

تاسعاً: العقارات – نوع من أنواع الضرائب

عاشراً: امتلاك العقارات

حادى عشر: مزايا التخطيط الضريبي والشراك الفريدة للمستثمر الأجنبي في العقارات

ثانى عشر: هياكل التخطيط الضريبي

## أولاً: أنواع الضريبة

### • المقيمون الأجانب في الولايات المتحدة الخاضعون للضريبة "Tax Resident"

- أ) الضريبة على الدخل – الدخل من مختلف أنحاء العالم.
- ب) الضريبة العقارية – الأصول في مختلف أنحاء العالم.
- ج) الضريبة على الهبات - الأصول في مختلف أنحاء العالم.

### • الأجانب غير المقيمين الخاضعون للضريبة "Non-resident Alien"

- أ) الضريبة على الدخل – الدخل من مصدر في الولايات المتحدة وأنواع محدودة من الدخل الأجنبي.
- ب) الضريبة العقارية – الأصول الموجودة في الولايات المتحدة فقط.
- ج) الضريبة على الهبات – الأصول والممتلكات العقارية والملموسة الموجودة في الولايات المتحدة.

يوجد اختلاف كبير في طريقة تطبيق الضرائب الأمريكية على الدخل والعقارات والهبات بالنسبة للراغب في الهجرة إلي الولايات المتحدة الأمريكية الذي سيعتبر من المقيمين الخاضعين للضريبة "tax resident" وعلى الأجنبي غير المقيم الخاضع للضريبة "non-resident alien". المقيم الخاضع للضريبة مطالب بتسديد الضرائب الأمريكية على ما له من الأرباح والعقارات والهبات على مستوى العالم. أما الأجنبي غير المقيم فإنه مطالب بتسديد الضرائب الأمريكية فقط على الأرباح التي يكون مصدرها هو الولايات المتحدة الأمريكية وبتسديد الضرائب الأمريكية فقط على الأصول والممتلكات العقارية والملموسة الموجودة في الولايات المتحدة، وعلى أنواع مختارة من الأصول غير الملموسة.

## ثانياً: الوضع القانوني لغرض الضريبة

### □ المقصود بـ "المقيم" لأغراض الضريبة

- أ) بطاقة الإقامة الدائمة.
- ب) معيار الإقامة الطويلة.
- ج) الاختيار الطوعي.
- د) الاستثناء من الصلة الأوثق.
- هـ) الاتفاقيات – انقطاع الصلة

### الأجانب غير المقيمين الخاضعون للضريبة: الضريبة على الدخل

الشخص الأجنبي غير المقيم، بالنسبة للأغراض الضريبية الأمريكية هو أي مواطن من أي دولة غير الولايات المتحدة الأمريكية "غير مقيم" في الولايات المتحدة الأمريكية. القاعدة العامة هي أن الأجنبي لا يُعتبر مقيماً في الولايات المتحدة بالنسبة لأغراض الضريبة (1) إذا لم يكن قد حصل على بطاقة الإقامة الدائمة، أو (2) إذا لم تكن له إقامة طويلة في الولايات المتحدة، كما سنبين فيما بعد. وهناك استثناءات من هذه القاعدة العامة سنناقشها أيضاً فيما بعد.

يعتبر الفرد الأجنبي قد أمضى "مدة طويلة" في الولايات المتحدة في السنة التقويمية إذا كان موجوداً بالفعل في

الولايات المتحدة لمدة 31 يوما على الأقل خلال تلك السنة وبلغ في نفس تلك السنة إجمالي "المدة المجمعمة" التي قضاها في الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاثة السابقة حسب الصيغة المطبقة 183 يوما على الأقل. لغرض حساب إجمالي "المدة المجمعمة" وهي 183 يوما خلال ثلاث سنوات فإن كل يوم إقامة في السنة الراهنة في الولايات المتحدة يُحسب يوما كاملا، وكل يوم إقامة في السنة السابقة يُحسب ثلث يوم، وكل يوم إقامة في السنة التي تسبقها يُحسب سدس يوم. وسيرد شرح ذلك بمثال فيما بعد:

أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات ضريبية مع دول كثيرة. وتنص هذه الاتفاقيات في العادة على حق مواطني وشركات كل دولة طرف في الاتفاقية في الحصول على معاملة ضريبية أكثر تسامحا من مواطني وشركات الدول غير الأعضاء. مفهوم الإقامة بموجب الاتفاقيات يختلف عن التعريف العام وقد يسمح للأجنبي غير المقيم بقضاء وقت أطول في الولايات المتحدة كل سنة دون أن يكون مقيما خاضعا للضريبة. الاتفاقيات الضريبية، بصفة عامة، تسمح للفرد الأجنبي بأن يظل على وضع "غير المقيم" بالنسبة لأغراض الضريبة طالما كانت مدة إقامة ذلك الأجنبي الذي تغطيه الاتفاقية في الولايات المتحدة أقل من 183 يوما في كل سنة على حدة، ولم تتجاوز المدة المجمعمة طوال ثلاث سنوات.

هذا النوع من المعاملة - أي السماح للأجنبي بالتواجد في الولايات المتحدة لمدة تقل عن 183 يوما كل سنة دون أن يكون مقيما خاضعا للضرائب الأمريكية - يمكن أن يحصل عليه بصفة معينة بعض الأجانب الذين لا ترتبط دولهم باتفاقيات ضريبية مع الولايات المتحدة. إذا أثبت الأجنبي أن له علاقات عمل وثيقة وروابط عائلية مع بلده الأصلي فإنه يدخل تحت بند " الصلة الأوثق" ببلد أجنبي غير الولايات المتحدة الأمريكية.

#### التعاون الدولي - ضريبة الدخل

لأغراض الضريبة، تعتبر الشركة الأجنبية كيانا منفصلا خاضعا للضريبة. وتعتبر الشركة الأجنبية - لأغراض الضريبة - شركة لم تنشأ بموجب قوانين الولايات المتحدة أو بموجب قوانين أي ولاية من الولايات المتحدة. قانون تأسيس الشركة الأجنبية هو الذي يبين إذا ما كانت الشركة أجنبية أو محلية أمريكية.

معيار الإقامة الطويلة					
أجنبي مقيم			أجنبي غير مقيم		
"أيام" الإقامة	عدد الأيام في الولايات المتحدة	القاعدة	السنة	عدد الأيام في الولايات المتحدة	"أيام" الإقامة
120	120	%100	2005	120	120
50	150	%33.33	2004	120	40
20	120	%16.67	2003	120	20
190	الإجمالي			الإجمالي	180

**ثالثا: نوعان من أنواع الضريبة الفيدرالية على الدخل**  
دافعو الضرائب الأمريكيين (المواطنون والأجانب المقيمون)

الشركات الوطنية الأمريكية، والمواطنون الأمريكيون والمقيمون في الولايات المتحدة يدفعون الضرائب الأمريكية على صافي دخلهم من مختلف دول العالم بصرف النظر عن مصدر الدخل. ولا توجد استثناءات من هذه القاعدة إلا لمنع "الازدواج الضريبي" على الدخل الأجنبي الذي تحصل عليه الشركات الأمريكية والأفراد

الأمريكيون من الخارج. الازدواج الضريبي ممنوع، ولذلك يسمح القانون لدافعي الضرائب الأمريكية أن يخصموا من الضريبة المقررة عليهم في الولايات المتحدة قيمة ما يدفعونه في الخارج من ضرائب على نفس الدخل.

### دافع الضرائب الأجنبي

أما دافع الضريبة الأجنبي (سواء أكان شخصا أو شركة) فإنه يدفع الضريبة الأمريكية على دخله من أمريكا بطريقتين مختلفتين تماما على أساس مصادر الدخل سواء أكان دخل الأجنبي دافع الضريبة قد جاء من مصادر "خاملة" أو أنه جاء نتيجة عمل الأجنبي دافع الضريبة في نشاط مهني أو في شركة أمريكية.

وعلاوة على ذلك، فإن قواعد الضريبة الأمريكية بالنسبة تأخذ في اعتبار حقيقة أن السلطان القضائي للولايات المتحدة الأمريكية لا يمتد أكثر من هذا الحد. أي أن دافع الضريبة الأجنبي – كقاعدة عامة – لن يدفع ضرائب أمريكية إلا على ما يكتسبه من "دخل من مصدر أمريكي" وليس على الدخل الذي يكتسبه من خارج الولايات المتحدة. ورغم ذلك توجد استثناءات:

لكي نفهم هاذين النوعين المختلفين من الضرائب، من المهم أن ندرس القواعد العامة التي يتم بموجبها معرفة ما إذا كان الأجنبي دافع الضريبة يقوم "بعمل أو نشاط فعلي في الولايات المتحدة" أو أنه يقوم "باستثمار خامل" وأن ندرس أيضا القواعد التي تنظم "مصدر الخصم". هذه التعاريف تحدد مجموعة القواعد الضريبية التي لا بد من تطبيقها عند حساب قيمة الضريبة التي يجب أن تدفعها الشركة الأجنبية أو المستثمر الأجنبي غير المقيم.

### □ قواعد مصدر الدخل

- (أ) الدخل من مصدر أمريكي
- (ب) الدخل من مصدر أجنبي
- (ج) الخصومات

هناك مجموعة من القواعد المحكمة التي تضبط عملية تحديد مصدر الدخل وما إذا كان الدخل مصدره من الولايات المتحدة الأمريكية أو من مكان آخر خارج الولايات المتحدة وذلك للأغراض الضريبية.

1. **مكافأة على الخدمات الشخصية:** يكون مصدر الدخل من أداء خدمات شخصية في المكان الذي تؤدي فيه الخدمات.
2. **الإيجار ورسوم الامتياز:** يكون مصدر الكسب من الإيجار أو رسوم الامتياز في نفس موقع أو مكان استخدام العقار المؤجر أو المرخص به.
3. **الريع والكسب من الممتلكات العقارية:** يكون مصدر الريع والكسب من تأجير أو بيع العقارات في نفس المكان الذي يوجد فيه العقار.
4. **بيع الممتلكات الشخصية:** من الناحية التاريخية، كان مصدر الكسب من بيع الممتلكات الشخصية هو "مكان البيع" وهو المكان الذي تنتقل فيه ملكية الأشياء المباعة، إلا أن القواعد أصبحت أكثر تعقيدا وتأخذ في الاعتبار عوامل أخرى.
5. **الفوائد:** يتقرر مصدر الدخل من الفوائد عادة بالإشارة إلى محل إقامة المدين، والفائدة التي يدفعها مقيم في الولايات المتحدة تعتبر دخلا من مصدر أمريكي، أما الفائدة التي يدفعها مقيمون أجانب فتعتبر بصفة عامة من مصدر خارجي.
6. **حصة الأرباح من الشركات:** يتوقف مصدر الدخل من الأرباح التي توزعها الشركات على حاملي

الأسهم على جنسية الشركة أو مكان الشركة الدافعة، أي ا، الأرباح التي توزعها الشركات الأمريكية تعتبر أمريكية المصدر بينما تعتبر الأرباح التي توزعها الشركات الأجنبية ذات مصدر أجنبي. إلا أنه توجد عدة استثناءات هامة من هذه القواعد.

**7. الدخل من مصادر بعضها داخلية وبعضها خارجية:** هناك مجموعة من القواعد التي تحدد مصادر الدخل الذي يأتي بعضه من الولايات المتحدة الأمريكية ويأتي بعضه الآخر من مصادر أجنبية مثل الدخل من خدمات النقل التي يتم جزء منها داخل الولايات المتحدة والجزء الآخر خارجها، والدخل من بيع مواد مخزونة تم "إنتاجها" أو "إبداعها" أو "تصنيعها" أو "صنعها" أو "استخلاصها" أو "حفظها" أو "معالجتها" أو "تعنيقها" خارج الولايات المتحدة وبيعها داخل الولايات المتحدة أو العكس بالعكس، وأنواع أخرى متعددة من الدخل. ويتم ذلك عادة وفق أسس متفق عليها بين دول المصدر.

### مصادر الخصم

تعتبر قواعد مصادر الخصم أقل تحديدا من قواعد التعامل مع الدخل الكلي. القواعد المتعلقة بالمطالبة بتخفيضات الضرائب على دخل دافع الضرائب الأجنبي من الولايات المتحدة الأمريكية تنص على أن الدخل الخاضع للضريبة من مصادر محلية أو خارجية يتم تحديده بعد أن يتم بعناية تحديد التكاليف والخسائر والخصومات الأخرى على إجمالي الدخل الذي ترتبط به.

#### □ الضريبة على الدخل الخامل (الدخل من غير الشركات)

أ) معدل ضريبي موحد 30% على إجمالي الدخل

ب) الالتزام باقتطاع الضريبة من المنبع

#### □ الضريبة على الدخل الخامل

إذا كان الدخل الذي يحصل عليه دافع الضرائب الأجنبي خاملا بطبيعته ولا يأتي من قيام دافع الضرائب الأجنبي بأعمال مستمرة في "التجارة أو الشركات" فإن دخل دافع الضرائب الأجنبي من الاستثمارات التي يكون مصدرها الولايات المتحدة يخضع لضريبة موحدة بنسبة 30% (دون خصم). وهناك عدة أنواع من الدخل الخامل للمستثمرين الأجانب منهل الفوائد والأرباح الموزعة وحقوق الامتياز والدفعات الدورية التي تنشأ عن الترخيص للعلامات التجارية وأسماء الشهرة وأنواع متعددة من الملكية الفكرية. المستثمرون الأجانب الذين لا يحصلون إلا على دخل خامل من الولايات المتحدة الأمريكية لا يخضعون عادة للضرائب على الأرباح الرأسمالية أو على الدخل غير المتكرر من مصادر أمريكية.

وحيث أن الأجانب دافعي الضرائب الأمريكية الذين يحصلون على دخول خاملة تربطهم بالولايات المتحدة روابط محدودة، فإنهم يخضعون لنظام "اقتطاع الضريبة من المصدر". هذا النظام يُجبر الشخص الأمريكي الذي يدفع الدخل الخامل للأجنبي الخاضع للضريبة الأمريكية باقتطاع الضريبة التي يجب على الأجنبي دفعها للولايات المتحدة الأمريكية، وإذا لم يفعل ذلك فإن ذلك الشخص الأمريكي المسئول عن اقتطاع تلك الضريبة قد يصبح مطالبا بتسديدها.

#### ● الضريبة على الدخل النشط من التجارة أو الأعمال

أ. معدلات (شرائح) ضريبية تصاعدية على الشركات.

ب. معدلات ضريبية تصاعدية على الأفراد.

ج. الدخل المؤثر لذوي الصلة

من المهم جدا بالنسبة للضرائب الأمريكية المتعلقة بدافع الضرائب الأجنبي معرفة ما إذا كان الأشخاص

الأجانب لديهم تجارة أو شركات وما إذا كانت هذه التجارة أو الشركات موجودة داخل الولايات المتحدة الأمريكية. الأشخاص الأجانب الخاضعون للضرائب الأمريكية ولديهم تجارة أو أعمال يدفعون على دخلهم من مصادر أمريكية نفس الضريبة التي يدفعها المواطنون الأمريكيون والمقيمون الخاضعون للضريبة والشركات المحلية. أي أنهم يسددون الضريبة على الدخل من مصادر أمريكية بعد الخصم المسموح به للشرائح الضريبية التصاعديّة .

اعتبار دافع الضريبة الأجنبي مشتغلا بالتجارة أو قائما بأعمال داخل الولايات المتحدة يتوقف على طبيعة ومدى اتصالاته الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وغني عن الذكر أنه لا بد أن تكون أعماله مركزة في الولايات المتحدة.

السؤال الصعب هو: ما هو حجم الأعمال التي لا بد أن تتم في الولايات المتحدة حتى تعتبر الشركة أمريكية المقر؟ من الواضح أن الشركة الأمريكية هي الشركة المتكاملة التي تصنع إنتاجها بالكامل وتبيعه في الولايات المتحدة وتقع تحت إدارة وإشراف الولايات المتحدة.

ويقابلها عند الطرف الآخر الشركة الأجنبية تماما التي تشحن منتجاتها إلى الزبائن في الولايات المتحدة لكن ليست لها أية روابط اقتصادية أخرى في الولايات المتحدة تجارية أو مع شركات أمريكية. وفيما بين هذين الطرفين توجد شركات لا بد من تحديد موقف كل منها بصفة منفصلة لتحديد نقطة تحول الشركة من مجرد التعامل مع الولايات المتحدة لتصبح شركة عاملة داخل الولايات المتحدة.

#### **الدخل المرتبط بطريقة مؤثرة مع أعمال أمريكية**

على النقيض من الأجنبي دافع الضرائب الذي يسدد الضرائب على دخله من مصدر أمريكي فقط، فإن الأجنبي دافع الضرائب الذي يمارس تجارة أو لديه شركة في الولايات المتحدة يدفع الضرائب على جميع ما يكسبه من دخل من مصدر أمريكي، كما يجب عليه في حالات محدودة أن يدفع ضريبة على الدخل الذي يحصل عليه من مصادر خارجية ليست أمريكية. الدخل من مصادر أجنبية المرتبط بنشاط تجاري أو بأعمال أمريكية قد يخضع للضريبة الأمريكية ويسمى "الدخل المرتبط بالصلة الأوثق".

ويتحدد إخضاع دخل الأجنبي من مصدر غير أمريكي للضريبة الأمريكية على مدى ارتباط تجارة الأجنبي دافع الضريبة أو أعماله بالولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى خضوع بعض الدخل من مصدر أجنبي للضرائب الأمريكية، يجوز إخضاع الدخل الخامل من مصدر أمريكي للضريبة مثل الدخل من التجارة أو الأعمال إذا تم اعتباره من "الدخل المرتبط بالصلة الأوثق".

ومن الممكن في بعض الأحيان إخضاع الدخل الخامل من مصدر أمريكي للضريبة على صافي الدخل وليس بنسبة 30% المطبقة على إجمالي الدخل. وعلى سبيل المثال، رغم أن الدخل من الفوائد يعتبر في العادة "دخلا خاملا" إلا أنه يعتبر "دخلا عاملا" بالنسبة للبنك الأجنبية الذي له ودائع ويقوم بأعمال داخل الولايات المتحدة. وعلى ذلك فإن الفوائد التي يتم تحصيلها على هذه الودائع لا تخضع لمعدل ضريبي موحد، بل يعامل على أساس معدل تصاعدي يسمح بعمل خصم مقابل ما يتحمله البنك الأجنبي من تكلفة ومصاريف مقابل القيام بالعمل في الولايات المتحدة.

#### **رابعاً: تأثير الاتفاقيات الثنائية**

##### **الاتفاقيات الضريبية الثنائية**

الاتفاقيات الضريبية الثنائية لها دور كبير بالنسبة للمعاملة الضريبية للأجنبي دافع الضريبة الأمريكية على ما يحققه من كسب من مصدر أمريكي، يفوق في أهميته دور القواعد القانونية التي سبقت الإشارة إليها. ويمكن أن تقوم الاتفاقيات الضريبية الثنائية بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول بعدة وظائف منها (1) تخفيض (أو حتى إلغاء) الضريبة المقررة على أنواع معينة من الضرائب على الدخل التي يُكلف بسدادها الأجنبي دافع

الضريبة الكائن في الدولة الطرف في الاتفاقية. (2) تجاوز بعض القواعد القانونية الخاصة بمصدر الدخل. (3) إعفاء أنواع معينة من الدخل أو الأنشطة من الضرائب في إحدى الدولتين طرفي الاتفاقية أو في كليهما. (4) توسيع نطاق خصم الضريبة التي تحصلها إحدى الدولتين ليضم الحالات التي لا تشملها القوانين الوطنية. الغرض الرئيسي من الاتفاقيات الضريبية الثنائية مع الولايات المتحدة هو تجنب الوقوع في الازدواج الضريبي الذي ينشأ نتيجة لتداخل السلطات الضريبية (مثل أن يكون مصدر الدخل في دولة ويكون دافع الضريبة مقيماً في الدولة الأخرى).

### خامساً: الضريبة على أرباح الفروع

#### الضريبة على أرباح الفروع

هناك ضريبة إضافية لا بد أن تكون الشركات الأجنبية على دراية بها، لأنها تعتبر من الشركاء الكبيرة التي يقع فيها من لا يعرفها. في غياب الفوائد الضريبية التي يمكن أخذها من اتفاقيات الضرائب المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، قد تجد الشركة الأجنبية نفسها خاضعة ليس فقط لضريبة فلوريدا والضريبة الفيدرالية على الدخل مجتمعين معاً بنسبة تقترب من 40% بل حسب الظروف والأحوال، قد تجد الشركات الأجنبية التي تحقق مكاسب من الاستثمارات في الولايات المتحدة أنها مطالبة بتسديد ضريبة أمريكية جديدة تعرف باسم "الضريبة على أرباح الفروع". تُطبق الضريبة بنسبة 30% على الدخل الأمريكي الذي لم يتم توزيعه كأرباح أو أعيد استثماره في أصول أمريكية بواسطة شركة أجنبية.

### التخطيط الضريبي قبل الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

يجمي مصالح المهاجر المالية قبل خضوعه للضرائب على المقيمين

### سادساً: التخطيط قبل الهجرة – الضريبة على الدخل والأرباح

#### □ الهدف: تخفيض الضرائب الأمريكية على الدخل والأرباح

أ) يجب على الأجنبي غير المقيم - قبل أن يصبح مقيماً خاضعاً للضرائب الأمريكية - أن يتأكد أنه لن يُضطر إلى دفع ضرائب أمريكية على أموال اكتسبها في واقع الأمر قبل إقامته في الولايات المتحدة.

ولذلك فإن الاستراتيجية الرئيسية هي تعجيل تحقيق المكاسب قبل الإقامة حتى لا يكون الدخل الذي تحقق قبل الحصول على الإقامة خاضعاً للضرائب الأمريكية بعد الحصول على الإقامة. ومن أمثلة التعجيل شراء أوراق مالية لم تتحقق أرباحها بعد وبيعها قبل الحصول على الإقامة. لن تكون هناك ضرائب على الربح، ويمكن إعادة شراء الأسهم بتكلفة جديدة عالية.

تخيل أن أجنبياً غير مقيم يمتلك أسهماً قيمتها 1 مليون دولار في شركة فورد للسيارات، وأنه كان قد اشتراها بمبلغ مائة ألف دولار فقط. إذا باع الأسهم بعد فرض الضريبة الأمريكية على المقيم سيدفع الضريبة على المكسب وهو 900 000 دولار. لكن إذا باع نفس هذه الأسهم بصفته أجنبياً غير مقيم وقبل فرض الضريبة الأمريكية عليه كمقيم فإن هذه الأرباح ستكون معفاة من الضرائب.

ب. الاستراتيجية الرئيسية الأخرى هي تعجيل الدخل المتوقع دفعه بعد الحصول على الإقامة. يجب تحصيل المدفوعات قبل الحصول على الإقامة. ومن أمثلة تعجيل الدخل:

1. ممارسة خيارات سوق الأسهم.

2. تعجيل الأرباح القابلة للخضوع للضريبة من خطط المكافآت المؤجلة.
3. تعجيل المكاسب من أذونات البيع بالتقسيط.

ج. وكذلك يمكن تأجيل الاعتراف بالخسائر إلى ما بعد الحصول على الإقامة حتى يمكن استعمالها في مقابل مكاسب ما بعد الإقامة. ويمكن بيع الأصول (الموجودات) التي تقل قيمتها السوقية العادلة عن تكلفتها بعد الحصول على الإقامة.

### سابعاً: التخطيط قبل الهجرة – الضريبة على العقارات والهبات

● **الإقامة – لأغراض الضريبة على العقارات والهبات**  
قد يخضع الفرد الأجنبي غير المقيم للضريبة على العقارات وعلى الهبات، إلا أن الأجانب غير المقيمين يخضعون للضريبة على العقارات وعلى الهبات التي تكون أصولها موجودة في الولايات المتحدة فقط.

تعريف عدم الإقامة لأغراض الضريبة على العقارات وعلى الهبات يختلف تماماً عن تعريف الإقامة لأغراض الضريبة على الدخل. الأجنبي غير المقيم - لأغراض الضريبة على العقارات وعلى الهبات- هو الفرد الذي يكون "محل إقامته الدائم" في دولة غير الولايات المتحدة الأمريكية. محل الإقامة اختيار موضوعي بالنسبة لاعتزام الشخص جعل إقامته الدائمة في بلد ما.

### ● **موضوعي – الحد من الضريبة الأمريكية على العقارات**

أ. استراتيجية رئيسية للحد من الأصول في ممتلكات الشخص العقارية قبل الحصول على الإقامة الدائمة، مع الاحتفاظ بدرجة من التحكم في الأصول إلى حد ما.

ب. يجب التخطيط لتقديم الهبات إلى أطراف ثالثة قبل الإقامة.

ج. الهبات من الممتلكات الكائنة في الولايات المتحدة.

1. الممتلكات الملموسة – التغيير الحقيقي إلى موقع أجنبي قبل الهبة.
2. العقارات – المساهمة في شركة أجنبية وهبة الأسهم في شركة أجنبية.

د. تحويلات استثمارية إلى المستفيدين.

### ثامناً: الظروف الاستثنائية والمزايا الضريبية الخاصة

● **الطلبة**  
أ) الطالب الأجنبي الذي حصل على وضع "المهاجر" بطريقة سليمة يُعفى من المعاملة معاملة المقيم لأغراض الضريبة الأمريكية حتى ولو ظل موجوداً في الولايات المتحدة لمدة طويلة تؤدي في العادة إلى تحويل الطالب إلى وضع "الطالب المقيم".

(ب) تأشيرة الدخول كطالب تسمح للطالب بالدراسة في الولايات المتحدة، وليس هذا فقط لكنها تطالبه بدفع الضريبة عن دخله من مصادر أمريكية فقط وليس على دخله من مختلف أنحاء العالم. وكذلك تسمح هذه التأشيرة لأقارب الطالب المباشرين بمصاحبته في الولايات المتحدة والتمتع بنفس المزايا الضريبية.

(ج) افترض أن طالبة من أمريكا الجنوبية عمرها 40 سنة وأنها متزوجة من رجل أعمال ناجح جدا من أمريكا الجنوبية أيضا، وأن زوجها وطفليهما يرافقونها في الولايات المتحدة، وأن دخل هذا الزوج مليون دولار في السنة، وأن هذا الدخل يأتي من عمليات مصرفية في كولومبيا، أي أنه لا يحصل على أي دخل من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا الزوج يكون معفيا من الضرائب الأمريكية على دخله من جهات عالمية خارج الولايات المتحدة طوال إقامته الكاملة في الولايات المتحدة لمدة تقل عن خمس سنوات تقويمية.

#### • فوائد الاتفاقية

(أ) الأجانب الذين تنطبق عليهم شروط اتفاقية ضريبية يستطيعون البقاء في الولايات المتحدة لمدة أطول من المدة التي يقضيها الشخص الذي لا تشمله الاتفاقية قبل أن يصبح في وضع الأجنبي المقيم لأغراض الضريبة.

### التخطيط الضريبي للمستثمر الأجنبي في العقارات المزايا الضريبية والشركاء الضريبية

#### تاسعا: العقارات – نوع من أنواع الضرائب

##### دافع الضرائب الأمريكي

- المواطنون الأمريكيون، والأجانب المقيمون، والشركات الوطنية
  - الدخل من العقارات الخاضع للضريبة
- (أ) الضريبة على الدخل – الدخل العالمي.
- (ب) الضريبة على العقارات والهبات (بالنسبة للأفراد فقط) – الأصول العالمية.

##### دافع الضرائب الأجنبي

- الأجانب غير المقيمين، والشركات الأجنبية
  - الدخل من العقارات الخاضع للضريبة
- (أ) الضريبة على الدخل – الدخل من العقارات داخل الولايات المتحدة.
- 1. تسدد الضريبة عادة عن صافي الدخل أسوة بدافع الضريبة الأمريكي،
- 2. عدة استثناءات هامة.

- (ب) الضريبة على الأرباح الرأسمالية.
1. الفرد الأجنبي – معدلات الضريبة على الفرد.
  2. الشركة الأجنبية - معدلات الضريبة على الشركات

- (ج) الضرائب على التركات
3. إقامة الفرد الأجنبي لأغراض الضريبة على التركات.
  4. العقارات الأمريكية، والشركات الأمريكية التي بحوزتها عقارات، والضرائب الأمريكية على التركات والهبات.

- (د) الضريبة على أرباح الفروع (الشركات الأجنبية فقط)

### الضريبة على الدخل

الدخل الذي يحصل عليه الأجنبي دافع الضرائب من العقارات الأمريكية له نظام ضريبي خاص يختلف في كثير من الأحوال عن أنواع الدخل الأخرى التي يحصل عليها الأجنبي. الأجنبي دافع الضرائب، في العادة، يدفع ضريبة الدخل كما يدفعها المستثمر الأجنبي على دخله من العقارات، وكذلك يدفع الأجنبي ضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحصل عليها من بيع ممتلكات عقارية أمريكية مثله في ذلك مثل المستثمر الأمريكي.

### الأرباح الرأسمالية

وكما هو الحال بالنسبة للأمريكي دافع الضرائب: عند الحصول على أرباح رأسمالية من العقارات يوجد فرق واضح في الاستفادة بين الأرباح الرأسمالية التي يحصل عليها الفرد الأجنبي غير المقيم الذي سيكون مطالبا بدفع أقل ضريبة على الأرباح الرأسمالية طويلة الأمد بمعدل 15% وبين الأرباح الرأسمالية على الشركة الأجنبية التي ربما تُحمل بضريبة ولاية فلوريدا وضريبة الدخل الفيدرالية على نفس الأرباح ليصل المعدل إلى حوالي 40%.

### ضرائب التركات / الهبات

قد يخضع الفرد الأجنبي للضرائب الأمريكية على التركات والهبات، ومع ذلك فإن الفرد الأجنبي غير المقيم لا يخضع للضريبة على التركات أو الهبات إلا بالنسبة للأصول الموجودة في الولايات المتحدة. وتعتبر العقارات الأمريكية أحد البنود التي تخضع للضريبة الأمريكية على التركات والهبات.

### ضريبة الفروع

هناك ضريبة إضافية يجب أن تكون الشركات الأجنبية على دراية بها، وهي فخ كبير يقع فيه من لا يعلم عنه شيئا. واستنادا إلى أحكام اتفاقية ضريبة قابلة للتطبيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، قد تخضع الشركات الأجنبية ليس فقط للضريبة المجمعة التي تتكون من ضريبة ولاية فلوريدا بل وكذلك **لضريبة الدخل** الفيدرالية بنسبة تصل إلى 40%. وكذلك قد تخضع أرباح الشركات الأجنبية من الاستثمارات العقارية في الولايات المتحدة لضريبة إضافية تسمى ضريبة الفروع في الولايات المتحدة بنسبة 30%.

### عاشرا: امتلاك العقارات

- كيف يمتلك المستثمر الأجنبي عقارات أمريكية؟ ملكية الأجنبي الفردية، وشركات المسؤولية المحدودة، والشركات الأجنبية والوطنية.

- (أ) مزايا الأرباح الرأسمالية.
- (ب) ضرائب الدخل العادية.
- (ج) أعباء ضريبة التركات.

قد يتصرف الفرد الأجنبي في ممتلكاته العقارية في الولايات المتحدة بصفته المالك لها، أو كشريك متضامن، أو كعضو من أعضاء شركة محدودة المسؤولية أو كمساهم في شركة أجنبية أو وطنية.

### الملكية الفردية والملكية المشتركة

يمكن، بصفة عامة، الحصول على أفضل النتائج من الملكية الفردية أو المشاركة المحدودة أو المشاركة في شركة محدودة المسؤولية، لك لأن المشاركة بنوعيتها ومعظم (وليس جميع) شركات المسؤولية المحدودة تعتبر (كيانات تنقل المسؤولية) أي أنها تنقل جميع جوانب الضريبة الأمريكية إلى أصحابها الأفراد مباشرة وكأن الشركة ليس لها كيان بالنسبة لأغراض الضرائب. وسيكون معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية ذات الأمد الطويل بالنسبة للفرد الأجنبي غير المقيم هو 15% كحد أقصى.

الفرد أو الشريك في كيان من كيانات الملكية له مزايا فيما يتعلق بالضريبة على الدخل، وله عيوب في نفس الوقت. نظام الأعمال العقارية لن يحقق هدف إخفاء اسم المستثمر الأجنبي إلا عن طريق النظام التقليدي للشركات.

الملكية الفردية أو عن طريق الدخول في مشاركة مع الشركات تجعل المستثمر الأجنبي دافع الضريبة مطالبا بتقديم إقرار ضريبي ، وعلاوة على ذلك فإنه من المرجح أن ملكية العقارات الفردية أو من خلال الشركات تجعل الأجنبي غير المقيم يخضع لضريبة التركات العقارية الأمريكية على أساس قيمة أسهمه في العقار. ولذلك فإن الفرد الأجنبي دافع الضرائب قد يضطر أحيانا للمفاضلة بين الضريبة على الدخل مقابل التعرض لهذه الأمور الأخرى.

### ملكية الشركة

معدلات الضريبة متماثلة بالنسبة للدخل العادي والأرباح الرأسمالية للشركات. ولهذا فإن كلا من دخل الشركة العادي وربحها الرأسمالي يمكن أن يخضع لمعدلات ضريبية للولاية وللضرائب الفيدرالية تصل إلى 40% وذلك بالمقارنة بالمعدل 15% الذي يدفعه الفرد غير المقيم على الأرباح الرأسمالية من ممتلكاته.

وعلاوة على ذلك، فإن الأرباح التي توزعها الشركات على الأجانب غير المقيمين حملة الأسهم ربما تخضع لضريبة أمريكية إضافية تُستقطع من الأرباح الموزعة. ومع ذلك فإن ملكية العقارات الأمريكية من خلال الشركات يضمن عدم اضطراب المستثمر الأجنبي الفرد إلى تقديم إقراراته الضريبية بنفسه. وفي أغلب الأحيان يؤدي التخطيط الضريبي الجيد إلى إحداث تخفيض كبير في الحواجز الضريبية أمام المشاركة في ملكية العقارات.

### حادي عشر: مزايا التخطيط الضريبي والشراك الفريدة للمستثمر الأجنبي في العقارات

#### الاتفاقيات الضريبية

- تصفية الشركات

(أ) مشاكل الأزواج الضريبي

(ب) المستثمرون الأجانب – دفع ضريبة أمريكية واحدة.

• فوائد الحافظة

- (أ) خلو الدخل من الضرائب الأمريكية
- (ب) قابلية خصم الضرائب الأمريكية
- (ج) القيود على فوائد الحافظة
- (د) أساليب التخطيط

• بيع أسهم الشركات الأجنبية

- (أ) مزايا ضريبية
- (ب) تطبيقات عملية

بمجرد تحديد شكل الملكية، يجب استخدام مجموعة من أدوات التخطيط الإضافية التي لها أهمية خاصة في مساعدة الأجنبي دافع الضريبة.

**الاتفاقيات الضريبية**

كما ذكرنا سابقاً، أداة التخطيط الأولية المتاحة أمام بعض دافعي الضرائب الأجانب هي القدرة على الاعتماد على الاتفاقية الضريبية التي قد تكون مبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة المضيفة لدافع الضرائب الأجنبي. هذا النوع من الاتفاقيات الضريبية يضمن عدم حدوث الازدواج الضريبي بين هاتين الدولتين. ويتم تسديد الضريبة على أساس أعلى معدل ضريبي في الدولتين. وقد تنص الاتفاقيات الضريبية أيضاً على عدم حدوث الازدواج الضريبي في ظل قوانين الضريبة في ولايات كل دولة من الدولتين، وتخفيض أو إلغاء ضريبة الفروع، وتقليل الضرائب الأمريكية بصفة عامة على أرباح المستثمر الأجنبي، ودخله من الأرباح التي توزعها الشركات والذي يكسبه من مصادر أمريكية.

**ضريبة أمريكية موحدة**

وحتى بدون مزايا الاتفاقيات الضريبية، يمكن للأجنبي دافع الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يستثمر بشكل من أشكال المشاركة أن يضمن عدم مطالبته بضريبة على الأرباح الموزعة على السهم أو على أرباح الفروع التي يحصل عليها من العقارات التي يشارك في ملكيتها في الولايات المتحدة. وطالما كانت الشركة تتبع أو توزع جميع أصولها العقارية وتدفع ضريبة الشركات الأمريكية على ما تحققه من أرباح فإنه يمكن تصفيتها في الوقت المناسب وتوزيع جميع حصة البيع خالية من أية ضرائب أخرى. وبذلك يمكن للأجنبي دافع الضريبة أن يتجنب دفع ضريبة ثانية لأن ما توزعه الشركة عبارة عن حصة تصفية وليست أرباحاً موزعة، أي أنها تكون معفاة من أية ضرائب أمريكية أخرى.

**فوائد الحافظة**

هناك أداة أخرى من أدوات التخطيط لكي يستفيد الأجنبي دافع الضريبة من السماح له بالحصول على **إيرادات فائدة خالية من الضرائب** على أنواع معينة من الفروض دعماً للاستثمار في العقارات الأمريكية. وهكذا فإن الأجنبي دافع الضريبة الذي يتمكن من الاستفادة من "قواعد فوائد الحافظة" وتلبية متطلباتها قد يتمكن من الحصول على فوائد خالية من الضريبة بدلاً من الأرباح العقارية أو أرباح الأسهم الخاضعة للضريبة.

## بيع أسهم الشركات الأجنبية

في حالات نادرة يتم استبعاد الضرائب الأمريكية على الأرباح العقارية تماما وذلك عندما يكون مشتري العقار راغبا في الحصول على أسهم دافع الضرائب الأجنبي في شركة أجنبية تمتلك عقارات أمريكية. يجوز لدافع الضرائب الأجنبي أن يكون شركة أجنبية لامتلاك عقارات في الولايات المتحدة الأمريكية. **الأرباح التي تتحقق من بيع الأجنبي دافع الضريبة لحصته من الأسهم التي يمتلكها في هذه الشركة الأجنبية تكون عادة معفاة من الضرائب حتى ولو كانت الشركة الأجنبية تمتلك عقارات أمريكية.** لكن نظرا لما يكتنف هذه العملية من تعقيدات كثيرة، فإنها لا تُطبق إلا في مواقف محدودة جدا وليس لها أي درجة من الأهمية.

## ثاني عشر: هياكل التخطيط الضريبي

- جهات محددة لتخطيط الضرائب العقارية للأجانب غير المقيمين والشركات الأجنبية.
- الهدف: الحد من الضرائب الأمريكية على الدخل وعلى الأرباح الرأسمالية وضرائب التركات والهبات والضرائب على الأرباح من العقارات. ومن المهم ملاحظة أن التخطيط للضريبة على الدخل وضريبة التركات والهبات يخدم عدة أغراض في نفس الوقت.
- الهيكل: الملكية الفردية أو المشاركة أو الدخل في ملكية شركة ذات مسؤولية محدودة:
  - أ) الضريبة على الدخل.
  - ب) الضريبة على الأرباح الرأسمالية.
  - ج) الضريبة على التركات والهبات.
- الهيكل: ملكية شركة أجنبية:
  - أ) الضريبة على الدخل.
  - ب) الضريبة على التركات والهبات.
  - ج) الضريبة على الفروع.
- الهيكل: شركة قابضة أجنبية وشركة أمريكية تابعة:
  - أ) الضريبة على الدخل.
  - ب) الضريبة على التركات والهبات.
  - ج) الضريبة على الفروع.

لتحقيق الاستفادة من أي من المزايا الضريبية الفريدة وتجنب الوقوع في فخ الضرائب، لا بد للمستثمر دافع الضرائب أن يجد الوسيلة الاستثمارية المناسبة التي تخدم احتياجاته الضريبية وتلبي احتياجاته الشخصية والتجارية. وسيجد الأجنبي دافع الضريبة أن الهياكل الضريبية المذكورة غريبة عنه وأن بعض الأساليب المتبعة لتخطيط الضرائب تصلح في حالات معينة ولا تصلح في الحالات الأخرى.

توجد ثلاثة هياكل رئيسية تبين مختلف أنواع الاعتبارات الضريبية استنادا إلى طبيعة الملكية العقارية. الجدول المذكور فيما بعد يبين الهياكل الثلاثة وسماتها الضريبية. ويجب أن يؤخذ عنصر تكلفة هيكل التخطيط الضريبي في الاعتبار مقدما. وبصفة عامة، يجب أن تكون الصفقة ذات حجم كبير لتتم الاستفادة من الهياكل الأكثر تعقيدا.

## الملكية الفردية / شركات نقل الملكية

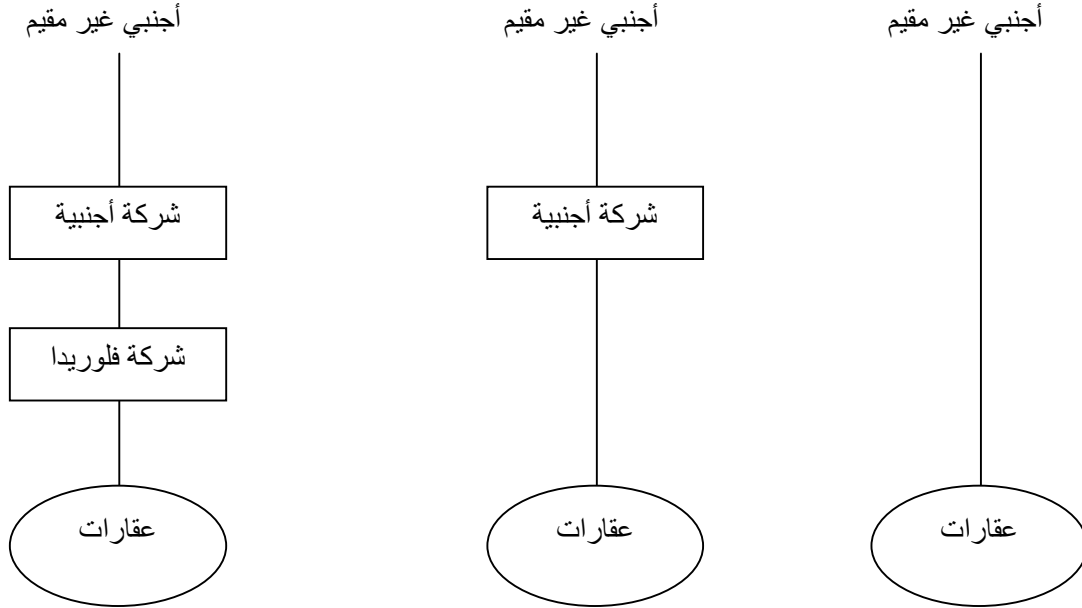
امتلاك الأجنبي غير المقيم للعقارات بصفة فردية أو امتلاكها من خلال شركة نقل ملكية يؤدي إلى مطالبة الأجنبي بتقديم إقرارات ضريبية عما يمتلكه من عقارات. ورغم ذلك فإن هذه هي أحسن طريقة لأغراض الضريبة على الدخل.

## ملكية شركة أجنبية

الأجنبي دافع الضريبة الذي يستثمر في عقارات خاملة (أي لا تدر عليه دخلا مثل الأرض الفضاء) ويريد أن يتجنب دفع ضرائب عقارية وأن يحتفظ باسمه غير مُعلن قد يستخدم شركة أجنبية واحدة لتمتلك هذه العقارات. ويجب على الأجنبي دافع الضريبة أن يعلم أن الأرباح الرأسمالية التي تحققها الشركة الأجنبية من بيع العقارات يمكن أن تفوق أرباح الملكية الفردية بدرجة كبيرة. وحيث أنه لا يوجد دخل سنوي من العقارات الخاملة التي يمتلكها فإنه من الممكن تجنب ضريبة فرع الشركة بتصفية الشركة الأجنبية بعد بيع عقارات هذه الشركة الأجنبية.

## الشركة العقارية القابضة

الأجنبي دافع الضريبة الذي يعمل في مجال العقارات النشطة مثل امتلاك عقارات مدرة للدخل أو عقارات للتنمية يمكنه، بصفة عامة، أن يستثمر أمواله بالأسلوب التالي: يقوم الأجنبي دافع الضريبة بتكوين شركة أجنبية قابضة تكون هي المالك الوحيد بنسبة 100% لشركة وطنية في ولاية فلوريدا مثلا. وتكون شركة فلوريدا هي المالك المباشر للعقارات. هذا الهيكل يمكن أن يستبعد اثنين على الأقل من الضرائب الثلاثة التي سوف تواجه الأجنبي دافع الضريبة. وحيث أن المستثمر المباشر في العقارات هو الشركة الوطنية، فإنها لن تكون مطالبة بدفع أي ضريبة على أرباح فروعها. وحيث أن المستثمر الأجنبي لا يمتلك إلا أسهما في شركة أجنبية فغنه لن يكون مطالبا بدفع ضرائب على التركات أو الهبات بعد توفقه عن النشاط. إلا أن الضريبة على الدخل تعتبر بصفة عامة أمرا غير مرغوب فيه بالنسبة للملكية الفردية.



معدل الضريبة على إيرادات الشركات تصاعدي حتى 35 % (15% لأقل من 50000 دولار حتى 35% عند 10 000 دولار)

صفر

الإقرار الضريبي ليس مطلوباً من الفرد الأمريكي

معدل الضريبة على الدخل من الشركات تصاعدي حتى 35 % (15% لأقل من 50000 دولار حتى 35% عند 10 000 دولار)

صفر

الإقرار الضريبي ليس مطلوباً من الفرد الأمريكي

معدلات ضريبة الدخل الأرباح الرأسمالية معدل الضريبة 15% الضريبة الشخصية معدل الضريبة تصاعدي حتى 35%

48% (2004)

مطالبة الفرد الأمريكي شرط تقديم إقرار ضريبي بتقديم إقرارات ضريبية عن الدخل من العقارات الأمريكية

معدلات ضريبة التركات والهبات

ضريبي

وقد يكون من المفيد قراءة المقالات التالية:

- الولايات المتحدة ملاذ آمن للمستثمرين الأجانب والمهاجرين إليها.
- التخطيط الضريبي قبل الهجرة.
- التخطيط الضريبي للمستثمر الأجنبي في العقارات: المزايا الضريبية والشراك الضريبية.

ريتشارد س. ليهمان Richard S. Lehman

- دكتوراه في الحقوق من جامعة جورجيتاون
- ماجستير في الحقوق (الضرائب) من جامعة نيويورك.
- كاتب عدالة القاضي ويليام م. فاي ، محكمة الضرائب الأمريكية.
- كبير المحامين بقسم الفتوى، مكتب المستشار العام، مصلحة الضرائب الداخلية.
- مؤلف : "ضرائب التركات والهيئات الفيدرالية للأجانب غير المقيمين" ، مجلة المحامين، فلوريدا.
- مؤلف ومحرر مشارك : "فرص الأعمال والاستثمار الدولية" وزارة التجارة بولاية فلوريدا، شعبة التنمية الاقتصادية، مكتب التنمية الدولية. (تمت ترجمته إلى اللغات الألمانية والأسبانية واليابانية) .